

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VJ-2021-1156)

الصادر في الدعوى رقم (V-2020-15324)

لجنة الفصل

الدائرة الاولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في محافظة جدة

المفاتيح:

غرامة مخالفة أحكام النظام . فواتير مبسطة . ضريبة قيمة مضافة . فواتير ضريبة . رد الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة على مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (١٠٠٠) ريال، وتطلب إلغاء الغرامة المفروضة - أجابت الهيئة بأنه بسؤال ممثل المدعية عن السجلات والمستندات والفواتير الضريبية، أفاد بعدم الاحتفاظ بها - ثبت للدائرة أن المدعي لم يقم بإرفاق أي فواتير أو مستندات تشير إلى احتفاظه بالفواتير والسجلات، مما يثبت صحة قرار المدعي عليها - مؤدى ذلك: رد دعوى المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٠/١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤٣٨هـ.
- المادة (٢٠/٤)، و(٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٩/١١/١٤٤٢ الموافق ٢٩/٦/٢٠٢١م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١) بتاريخ

١٤٥٠/١٠/١٤هـ، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقدمة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٣٥٢٧-٢٠٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٥/١٤/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة ... سجل تجاري رقم (...) تقدمت بلائحة دعوى تضمنت اعترافها على قرار المدعي عليها بفرض غرامة عدم الاحتفاظ بالسجلات والفوائير الضريبية بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، وتحلّب إلغاء الغرامة المفروضة.

وفي يوم الثلاثاء ١٤٤٢/١١/٢٥هـ الموافق ٢١/٠٧/٢٠٢٠م، افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمتنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ في تمام الساعة الخامسة مساءً للنظر في الدعوى المقدمة من شركة ... وشركائه سجل تجاري رقم (...) ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر (...) سعودي الجنسية بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً عن المدعي عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بموجب خطاب التفویض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ والصادر من وكيل المطافظ للشؤون القانونية، وحيث تغيّبت المدعية أو من يمثلها نظاماً عن الحضور دون عذر تقبله الدائرة على الرغم من تبلغها نظاماً، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رد أجاب: وفقاً لما ورد في لائحة الرد والتمسك بما ورد فيها. وبعد فحص الدائرة لكافّة المستندات المرفقة بملف الدعوى، ودراسة دفع المدعي عليها، ولصلاحية الدعوى للفصل فيها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل وإجراءات لجان الفصل في المخالفات والمتنازعات الضريبية. عليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة تمهيداً لإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) وتاريخ ١٤٥٠/١٠/١٤هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٣٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (٤٠٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٣٨/١١هـ وتعديلاته، وعلى لائحة التنفيذية لنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمتنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٤٠٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٠٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح

ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة عدم الاحتفاظ بالسجلات والفوائر الضريبية وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢١١٢هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعطاً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت برفض اعتراضها أمام المدعي عليها بتاريخ ٢٠٢٠م، وقيّدت دعواها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ١٤٠٥٢٠م، مما تكون معه الدعوى قد قدّمت خلال المدة النظامية واستوفت أوضاعها الشكلية ومما تتعين معه قبول الدعوى، شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن غرامة الضبط الميداني عدم الاحتفاظ بالسجلات والفواتير الضريبية بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال قد صدرت في حق المدعى نتيجةً لعدم احتفاظه بالفواتير الضريبية وحيث ثبت للدائرة بأن المدعي لم يقم بارفاق أي فواتير أو مستندات تشير إلى احتفاظه بالفواتير والسجلات، مما يثبت صحة قرار المدعي عليها وذلك بالاستناد على المادة (٤٥) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) ريال كل من: - لم يلتزم بحفظ الفواتير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية خلال الفترة المنصوص عليها في اللائحة، وتكون الغرامة عن كل فترة ضريبية».



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلى:

ـ رد دعوى المدعي لثبوت صحة قرار المدعي عليها بفرض الغرامة محل الدعوى.
ـ صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلاثة يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسليم ثلاثة ثلاثة يوماً أخرى حسبما تراه، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلَ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِهِ وَصَاحِبِيهِ أَجْمَعِينَ.